# الفصل الخامس

## مصر فى الحرب العالمية الثانية

شبّت الحرب العالمية الثانية فى سبتمبر سنة ١٩٣٩ على أثر اجتياح الجيش الألمانى حدود بولندا فى أوّل سبتمبر من تلك السنة، ففى ٣ سبتمبر أعلنت إنجلترا وفرنسا الحرب على ألمانيا بعد أن رفضت سحب قواتها من الأراضى البولندية، واستعرت نار الحرب العظمى مرة أخرى، وأناخت على العالم بأهوالها وكوارثها وويلاتها.

### إعلان الأحكام العرفية

كان البرلمان فى عطلته الصيفية حين نشبت الحرب العالمية.

وقد طلبت السفارة البريطانية من الحكومة تنفيذًا للمادة السابعة من معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ إعلان الأحكام العرفية، وطلبت إليها أيضا وضع الرقابة على المطبوعات باعتبارها أثرًا من آثار النظام العرفى.

فلم يسع الحكومة إلّا أن تبادر بإعلان الأحكام العرفية، وأصدرت بذلك مرسومًا فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩، وعين على ماهر حاكما عسكريا، ووضعت الرقابة على الصحف والمكاتبات والرسائل والسينما والإذاعة طبقا لنظام الأحكام العرفية.

وإذْ صدر هذا المرسوم والبرلمان فى عطلته فقد دُعى لاجتماع غير عادى حدد له يوم الاثنين ٢ أكتوبر ليعرض عليه هذا المرسوم، ولتعرض عليه المراسيم بقوانين الصادرة أثناء عطلته تنفيذًا للمادة ٤١ من الدستور.

اجتمع البرلمان بمجلسيه فى الموعد المحدد، واستمر اجتماعه بضعة أيام، وأقر

المجلسان مرسوم إعلان الأحكام العرفية، أقرّه مجلس النواب بأغلبية الأعضاء الحاضرين ضد ١٣ صوتا، ومجلس الشيوخ بأغلبية ٦٨ صوتًا ضد ٥٩.

واقترن إعلان الأحكام العرفية بقطع العلاقات السياسية بين مصر وألمانيا، وأصدر الحاكم العسكرى قرارًا بمنع التعامل التجارى مع رعايا ألمانيا.

ومن الحق أن نقرر فى معرض المقارنة أن الأحكام العرفية فى عهد الحرب العالمية الثانية كانت أخف وطأة من الأحكام العرفية فى الحرب العالمية الأولى، فهذه أعلنت فى نوفمبر سنة ١٩١٤ بقرار من القائد العام لجيش الاحتلال البريطانى وتولتها السلطة العسكرية الإنجليزية، أما الأحكام العرفية التى أعلنت فى الحرب العالمية الثانية فقد تولتها السلطات المصرية، وكانت بلا مراء أضيق حدودًا وأقل امتهانا لحقوق الأفراد من أحكام سنة ١٩١٤، وكذلك شأن الرقابة على الصحف فقد كانت أخف وطأة مما كانت عليه فى الحرب العالمية الأولى، وظلت الحياة النيابية قائمة، على خلاف ما حدث سنة ١٩١٤، إذ عطلت الجمعية التشريعية وظلت معطلة حتى انتهت الحرب سنة ١٩١٨ وبعد انتهائها[1].

## تشريعات أقرها البرلمان

أصدرت الوزارة أثناء عطلة البرلمان عدة تشريعات اقتضتها حالة الحرب، وفيما يلى أهمها:

١ - مرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣٩ بإضافة أحكام جديدة إلى قانون العقوبات فيما يتعلق بمعاقبة من ينشر بيانات خاصة بالدفاع الوطنى كان يجب أن تبقى سرية أو حظرت الحكومة إفشاءها، وقد سبق لمجلس النواب أن أقرّ هذا القانون قبل انتهاء الدورة البرلمانية العادية ولم يكن مجلس

(١) كتابنا ثورة سنة ١٩١٩ ج١ ص١١ وكتابنا (فى أعقاب الثورة المصرية) ص١٢٦. (طبعات سابقة).

الشيوخ قد أقرّه بعد فصدر المرسوم سالف الذكر وعرض على البرلمان فى دورته غير العادية فأقرّه.

٢ - مرسوم بمدّ ميعاد وقف البيوع الجبرية لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٩ تخفيفا للضائقة المالية.

٣ - مرسوم بقانون خاص بإحصاء المؤن اللازمة لرجال الجيش والسكان المدنيين.

٤ - مرسوم بقانون خاص بالتدابير الاستثنائية التى تتخذ لتأمين سلامة البلاد ومن هذه التدابير استيلاء الحكومة على العقارات والمصانع والأماكن والمؤن التى تقتضيها حاجة تموين الجيش والسكان المدنيين، وتحديد الأثمان والتعويضات بالطرق الودية أو بواسطة لجان تقدير تشكل بقرارات وزارية.

٥ - مرسوم بقانون بإعفاء ضباط الصف وعساكر مصلحة الحدود من الخدمة العسكرية إذا تطوعوا للخدمة فيها مدة عشر سنوات على الأقل.

٦ - مرسوم بقانون بإنشاء نظام لتفتيش السفن بميناء الإسكندرية.

٧ - مرسوم بقانون بتحديد أقصى الأسعار (التسعير الجبرى) للأصناف الغذائية ومواد الحاجيات الأولية.

٨ - مرسوم بقانون بمنع تصدير بعض المنتجات والبضائع.

٩ - مرسوم بقانون بتنظيم العمليات الخاصة بالنقود وأوراق النقد الأجنبية.

١٠ - مرسوم بقانون بإنشاء الجيش المرابط.

وقد أقرّ البرلمان هذه التشريعات.

## الدورة العادية للبرلمان

اجتمع البرلمان فى دورته العادية يوم السبت ١٨ نوفمبر سنة ١٩٣٩، وحضر جلالة الملك جلسة الافتتاح، ورأس الجلسة محمد محمود خليل رئيس

مجلس الشيوخ، وتلا على ماهر رئيس الوزارة خطبة العرش، وأبرز النقط فيها أن الدولة الحليفة (بريطانيا) ستلقى من مصر كل معونة ممكنة فى الحرب العالمية وأن مصر قد رأت فى محالفتها لبريطانيا سببًا يدعم السلم ويقوّى أركانه فى الشرق (كذا..) وأشار إلى عناية الحكومة بمسألة تصريف القطن وإلى وسائل الإصلاح.

وانتخب مجلس النواب الدكتور أحمد ماهر رئيسًا له، وكانت المنافسة شديدة بينه وبين بهى الدين بركات رئيس المجلس فى دورتيه السابقتين، إذ نال الدكتور ماهر ١٤٤ صوتًا وبهى الدين باشا ١٠٨ صوتًا، فظفر الأول بالأغلبية.

واستصدرت الوزارة فى مايو سنة ١٩٤٠ بعد إقرار البرلمان قانونًا بإضافة أحكام جديدة إلى قانون العقوبات لتشديد العقوبات على الجرائم المضرّة بأمن الحكومة من جهة الخارج، واستحدثت فى هذا القانون نصًا جديدًا بالغ الخطر، يقضى بسريان هذه العقوبات على من يرتكب تلك الجرائم إضرارًا ببلد «حليف» أو شريك لمصر فى العمل ضدّ عدوّ مشترك، والعقاب على الدعايات المثيرة التى ترمى إلى الفتّ فى عضد الأمة، والمقصود من هذا التعديل منع الأعمال العدائية ضدّ بريطانيا...

## زيارة على ماهر للسودان

سافر على ماهر إلى السودان فى فبراير سنة ١٩٤٠، يصحبهُ وزيرا الدفاع والأشغال، وزاروا العطبرة والخرطوم وأم درمان وواد مدنى وسنـار وكوستى والملاكال وبحر الزراف وبور سودان، وطافوا بالمؤسسات المصرية فى الرى والتعليم والجيش وبعض المعاهد والمصالح والنوادى، وكان على ماهـر أوّل رئيس وزارة مصرى فى العهد الحديث زار السودان أثناء ولايته الحكم، وقد تركت هذه الزيارة أثرًا طيبًا فى السودان وزادت أواصر الوحدة بين شمال الوادى وجنوبه متانة وقوّة.

## مذكرة الوفد إلى الحكومة البريطانية
(أوّل أبريل سنة ١٩٤٠)

أحدثت هذه المذكرة رجّة كبيرة فى البلاد، لأنها أوّل صيحة بالخروج على معاهدة سنة ١٩٣٦ من إحدى الهيئات التى وقعتها، ومن الهيئة التى اعتزت بها وروجت لها وحّثت الناس على قبولها.

وضع الوفد المصرى هذه المذكرة وقدمها النحاس يوم أوّل أبريل سنة ١٩٤٠ إلى السفير البريطانى السير لامبسون (لوردكلير ن) ليبلغها إلى الحكومة البريطانية، وقد تضمنت بعد ديباجة فى شرح الموقف السياسى مطالب الوفد من بريطانيا، وتتلخص فيما يلى:

**أوّلًا**: أن تصرح الحكومة البريطانية من الآن (١٩٤٠) بأنه عند ما تضع الحرب العالمية أوزارها ويتم عقد الصلح بين الأمم المتحاربة تنسحب من الأراضى المصرية القوات البريطانية جميعها سواء فى ذلك القوات المعسكرة قبل الحرب أو بعده وأن تحلّ محلها القوّات الحربية المصرية على أن تبقى المحالفة فيما عدا ذلك قائمة بين الطرفين بالأوضاع المبينة فيها.

**ثانيًا**: عند التسوية النهائية يجب أن تكون مصر طرفًا فيها وأن يكون لها اشتراك فعلىّ فى مفاوضات الصلح للدفاع عن مصالحها والعمل على تحقيق أغراضها معنوية كانت أو مادية.

**ثالثًا**: بعد انتهاء مفاوضات الصلح يجب أن تدخل إنجلترا ومصر فى مفاوضة يعترف فيها بحقوق مصر كاملة فى السودان لمصلحة أبناء وادى النيل جميعًا.

**رابعًا**: المطالبة بإلغاء الأحكام العرفية.

**خامسًا**: عدم الحيلولة دون تصدير القطن المصرى إلى البلاد المحايدة، أو شراؤه بالأسعار والشروط المناسبة.

أحدثت هذه المذكرة تأثيرًا كبيرًا وقوبلت (فى الجملة) باغتباط، إذ كانت كما أسلفنا أوّل صوت ارتفع من بين الهيئات التى وقعت المعاهدة بالانتقاض عليها، وأوضحت تعلق البلاد بالجلاء، وجاءت (فيما عدا حديثها عن المحالفة وعن السودان) انتصارًا كبيرًا لقضية الجلاء ولوجهة نظر الحزب الوطنى فى هذه المسألة الهامة التى هى جوهر الاستقلال.

أما لدى الجانب البريطانى فقد قوبلت بداهة بالاستياء والتذمر، وبالرغم من انهماك بريطانيا وقتئذ فى الحرب ورغبتها فى كسب رضا الشعوب فإن جواب حكومتها ينم عن روح السخط والحنق، فقد أجابت عليها برد أرسله اللورد هاليفكس وزير خارجيتها بطريق البرق إلى السفير البريطانى وهذا أبلغه إلى النحاس يوم ٦ أبريل قال ما ترجمته:

١ - «أبلغوا النحاس باشا فى الحال أن الحركة التى قام بها ونشرت على الناس فعلًا قد أحدثت لدى الحكومة البريطانية شعورًا أليمًا للغاية ولا تستطيع الحكومة البريطانية إلّا اعتبار قرارات الوفد كمحاولة مقصودة للعب دور فى السياسة الداخلية فى حين أن بريطانيا العظمى مشتبكة فى صراع ليس أثره على مصير مصر واستقلالها بأقل منه على بريطانيا العظمى نفسها.

٢ - أما فيما يختصّ بالمسائل التى أثارها النحاس باشا فمن البديهى أنها تؤدّى إلى.

( أ ) إعادة النظر فى المعاهدة البريطانية المصرية.

(ب) تدخل من جانبنا فى السياسة الداخلية المصرية.

(جـ) الطعن فيما نستخدمه من وسائل الضغط الاقتصادى فى الحرب ضدّ ألمانيا.

٣ - لما كانت نتيجة الحرب ذات أثر فعال بالنسبة لمصر ومن الجلى بلا شك للنحاس باشا أنه لو انتصر العدو لم يبق إلّا قليل احتمال فى مناقشة مستقبل مصر ضمن حدود ديمقراطية فإن الحكومة البريطانية موقنة بأن المسئولين عن مصير الشعب المصرى ومنهم النحاس باشا سيواجهون المسئوليات التى تجابههم فى ساعة خطيرة من تاريخ العالم.

٤ – إننا نحارب لسلامة الأمم الصغيرة واحترام العهد المقطوع فقلْ للنحاس باشا – وأنا أحد الموقعين على المعاهدة – يبدو لى أنه غير مفهوم أن يشعر النحاس باشا الناس بأنه يريد التشكيك فيما للمعاهدة من صفة قطعية ورسمية وأنه ليسعدنى أن أتأكد أن النحاس باشا سيعمل جهد طاقته لتخفيف أثر هذه الحركة التى لم تقترن بالسداد».

وقد ردّ الوفد على هذه الرسالة بخطاب أيّد فيه مذكرته الأولى.

## إزاحة الستار عن تمثال مصطفى كامل
(١٤ مايو سنة ١٩٤٠)

اختارت الحكومة ميدان (مصطفى كامل) – وكان اسمه ميدان سوارس – لإقامة تمثال مصطفى كامل، وبنت قاعدته فى وسط الميدان، وهى من الحجر الردىء الذى ظهرت عيوبه مع الزمن، وصنّت عليه بقاعدة من الحجر الصوان اللائق بالتمثال وصاحبه.

وأتمت بناء القاعدة فى أبريل سنة ١٩٤٠، ونقشت على صدرها هذه الكلمات «مصطفى كامل باشا ١٨٧٤ – ١٩٠٨»، وعلى الجانب الأيمن منها هذه العبارة المأثورة من كلمات الزعيم «لا معنى للحياة مع اليأس ولا معنى لليأس مع الحياة» وعلى الجانب الأيسر منها قوله: «إن من يتسامح فى حقوق بلاده ولو مرة واحدة يبقى أبد الدهر مزعزع العقيدة سقيم الوجدان»، وعلى الجانب الخلفى هذه العبارة «اكتتبت الأمة بجميع طبقاتها فى صنع هذا التمثال سنة ١٩١٠ وفى سنة ١٩٣٨ قررت الحكومة إقامته فى هذا الميدان تمجيدًا للذكرى».

وأقامت الحكومة التمثال على هذه القاعدة، واحتفلت برفع الستار عنه. على عهد وزارة على ماهر، يوم الثلاثاء ١٤ مايو سنة ١٩٤٠، فى حفلة فخمة شهدها نخبة عظيمة من علية القوم وسائر الطبقات إلّا رجال الوفد فإنهم أعرضوا عنها وقاطعوها وقد تفضل صاحب الجلالة الملك فاروق بحضورها، وألقى على ماهر بين يديه الخطبة الآتية:

## خطبة على ماهر

«مولاى صاحب الجلالة

«تفضلتم جلالتكم بتشريف هذا الحفل بالحضور، وهذا حادث له مغزاه وروعته. وليست هذه أوّل مرة نرى فيها مليك البلاد حفظه الله ورعاه، يعنى بمصالح هذا الشعب ويعمل على مشاركته فى عواطفه.

«وإذا كانت يد المليك سترفع الستار عن تمثال مصطفى كامل باشا فقد رفعته عن ماجد محض كان سجينًا فأفرجت عنه.

«مولاى: جئنا لنحيى تمثال مصطفى، فلنقف هنيهة خاشعين أمام الذكرى.

«كلما ذكر مصطفى، ظهر اسمه فى هالة من المجد، وانتشر ذلك النور الساحر الذى يملأ النفوس رهبة وإجلالاً.

«فى هذه الساعة يطيب لنا أن نجتمع فى ظل المبادئ التى أفنى نفسه وجسمه فيها، فى ظل الإخلاص الذى مات عليه فأحيا أمة ودفع شبابها إلى ميادين الكفاح والعُلا.

«نجتمع أمام ذلك التمثال الذى يحرك النفس وهو صامت، لأن جلال التاريخ وجلال الذكرى فى شخصه يلتقيان.

«كان مصطفى أوّل من حمل لواء الحرية بعد أن طوى زمانًا، وكان أوّل من صاح تلك الصيحة فى طول البلاد وعرضها، صيحة التضحية، صيحة الحرية، صيحة الحب، صيحة الحياة: «بلادى بلادى، لك حبى وفؤادى، لك حياتى ووجودى، لك دمى ونفسى، لك عقلى ولسانى، لك حبى وجنانى، أنت، أنت الحياة ولا حياة إلّا بك يا مصر»

«مولاى: تقرأ اليوم خطب مصطفى، فلا نرى فيها أثر البلاغة والتنميق، ذلك أن بلاغته كانت روحانية بلا جسم، ليست بحاجة إلى صلة أو سبب مادى لتصل إلى النفوس وجوّها.

«ذلك أن حياة مصطفى قصيرة، لم تكن كحياة غيره من الزعماء والقادة، سلسلة أعمال توصف وتحلل، وإنما كانت هذه الحياة كلها، التى تعلو على كل حصر وتحليل، صوتًا يخيل إلى سامعيه أنه يهبط من السماء، صوتًا كصوت الماضى، رنّ فى الوادى فانتبه، ولا تزال أصداؤه تتجاوب وتمتد بعد الموت.

وقد كان مصطفى يجمع بين إقدام الشباب واتزان الكهول فى الفكر.

«وهذه المبادئ التى استمدها من وحى الوطن واتخذها شعارًا لجهاده قد دلت التجارب والمحن على أن راسمها كان بعيد النظر سليم التفكير.

«كان مصطفى مقدامًا، يخلق الحماسة ويتعهدها لأنه يعلم أن الحماسة فى حياة الأمم تنزل منها منزلة الروح من البدن وأن الشعب إذا غابت عنه الحماسة غابت عنه الحياة، فكان يعمل ليله ونهاره كاتبًا وخطيبًا على تغذية العاطفة الوطنية وإيقاظ الجماهير التى كان يجذبها بشخصه وإيمانه وشجاعته.

«كان مصطفى يحمل فى قلبه صورة الوطن الحى أنى سار أو أقام، فكان قلبه مقتدرًا على جمع القلوب، تخفق كلما خفق، وتشاطره حمل السراء والضراء، وكان الشباب - شباب الوادى وعدته - جنوده المجندة تأتلف وتلتف حول لوائه، وكان هو قائدها وهاديها.

«كان مصطفى شعلة ذكاء وحماسة، وكان خير محام عن خير قضية، وكان فى دفاعه يهبُّ لنصرة الحق والعدل، وكان جلدًا على الكفاح، لا يبرح يناضل حتى يصرع الباطل ويرمى السهم فى مقاتله.

«وقد صبر وجاهد واحتمل الأذى فى سبيل مصر، وفى سبيل النيل ووديه، فى سبيل تلك القرى والمدائن الجاثمة فى حضن الوادى، فى سبيل ذلك الأفق الضاحك بين جنات النخيل والأعناب، بين هزج السواقى وأغانى الفلاح.

«وقد تغلغل حب مصر فى فؤاد مصطفى، لأن حبّه كان صادرًا عن عاطفة وعقل وعلم ، وكان ذلك الحب لا تشوبه شائبة من مطمع فى مادة أو جاه.

«كان مصطفى مصريًّا صميمًا يحب مصر وفلاح مصر حافظ كيانها، ذلك

الفلاح الذى هو نحن وأنتم، الذى هو مصر من طيبة إلى الفسطاط والقاهرة، والذى طبع البلاد بطابعه، وانضمت كتلته على الغزاة، فأفنت شخصيتهم فى ثناياها.

«وقد كان المصريون فى أدوار تاريخهم سلسى القياد لكل زعيم يخرج من صفوفهم، ويعرف كيف يسوسهم، ويتخذ لنفسه نقطة ارتكاز فى قلوبهم وفى صميم إحساساتهم وعواطفهم، وفى شجاعتهم وإيمانهم، وفى أرضهم ولغتهم، وقد ولد مصطفى فى مصر، وحك جلده بأرضها الغراء طفلاً، ونشأ حرًّا، وعاش حرًّا.

«وها نحن أولاء نقف أمام تمثاله ويخيل إلينا أن الحياة تدب وتتوثّب فى كل ذرّة ساكنة منه، وأن وراء هذه المادة قوّة خفية تدفع الشعب إلى غايته الكبرى.

«مولاى: فى هذا اليوم الذى تتطاحن فيه الأمم ذودًا عن كرامتها، وتدعيمًا لشخصيتها وحرياتها، نقف أمام تمثال مصطفى، فى حضرة المليك، وقد اجتمع العرش والأمة فى صعيد واحد، لا يفصلهما جدار، متعاونين متساندين فى سبيل إعلاء كلمة الحق.

«مولاى: مات مصطفى فكان موته أوّل شاهد على تغلغل الروح الوطنية فى مختلف الطبقات. وأوّل دليل على أن فى هذه الأمة قوّة بل قوى حيوية كامنة إذا وجد من يحركها ويتعهدها أتت بالمعجزات.

«فلنذكر مصطفى، ولنطف بتمثاله، ولنأخذ من موته معنى الحياة والحرية والأمل.

«مولاى: إنه وإن لم تتحقق أمانى مصطفى كلها إلى اليوم، فإننا لا نشك لحظة فى أن هذه الأمانى ستحقق على أيديكم، فقد أعلن الاستقلال فى عهد والدكم العظيم فؤاد الأول، وستكمل فى عهدكم الزاهر بإذن الله دعائم هذا الاستقلال وتتوطد، إذ يجد من يقظتكم ورعايتكم وإخلاص شعبكم الملتف حولكم كل تضحية وتأييد، وحسب الشعب فى جهاده أن يجد سناده فى العرش، كما يجد العرش فى الشعب سناده».

وقد قوبلت هذه الخطبة بالتصفيق فى شتى مواضعها وعلى أثر إلقائها نهض جلالة الملك، وسار نحو التمثال، فجذب شريطًا متصلاً بالستار. فانشق عن تمثال الزعيم العظيم، ودوى التصفيق فى جنبات سرادق الاحتفال. فرددته الجماهير المحتشدة التى تجمعت خارج السرادق.

## دخول إيطاليا الحرب وأثره فى الحالة السياسية
(١٠ يونيه سنة ١٩٤٠)

دخلت إيطاليا الحرب العالمية فى يونيه سنة ١٩٤٠. إذ أعلنت الحرب على فرنسا وإنجلترا فى اليوم العاشر منه.

وفى ١٢ يونيه عقد كل من مجلسى الشيوخ والنواب جلسة سرية لسماع بيان رئيس الوزارة عن سياسة الحكومة بإزاء دخول إيطاليا الحرب، فأقر المجلسان سياسة الحكومة، ومضمونها تجنيب البلاد ويلات الحرب مع الوفاء بتعهداتها وتقديم أكبر معونة ممكنة للحليفة فى دفاعها عن الحق والحرية فى حدود معاهدة الصداقة والتحالف وأن يكون موقف مصر موقفًا دفاعيًّا مع قطع العلاقات السياسية مع إيطاليا واعتقال معظم رعاياها.

## أزمة سياسية - التبليغ البريطانى إلى جلالة الملك
(يونيه سنة ١٩٤٠)

على أثر إعلان إيطاليا الحرب على الحلفاء ساءت العلاقات بين السفارة البريطانية والحكومة المصرية، إذ نسبت السفارة إلى الحكومة والسراى ميولاً نحو إيطاليا والمحور.

فوجهت الحكومة البريطانية بواسطة سفارتها فى مصر إلى جلالة الملك تبليغًا بمثابة إنذار بأن لا سبيل إلى التعاون بينها وبين وزارة على ماهر.

## اجتماع فى قصر عابدين
## (٢٢ يونيه سنة ١٩٤٠)

على أثر هذا التبليغ استدعى جلالة الملك لفيفًا من الكبراء وزعماء الأحزاب إلى قصر عابدين للتشاور فى الأمر، فاجتمعوا بالقصر يوم السبت ٢٢ يونيه سنة ١٩٤٠ الساعة الخامسة مساءً، وتبادلوا الرأى فيما يكون الجواب على هذا الإنذار، وكان الحاضرون فى هذا الاجتماع هم (مع حفظ الألقاب وبترتيب البلاغ الذى صدر من القصر): على ماهر رئيس الوزارة. مصطفى النحاس رئيس سابق للوزارة ورئيس الوفد المصرى. أحمد زيور رئيس سابق للوزارة. إسماعيل صدقى رئيس سابق للوزارة. عبد الفتاح يحيى رئيس سابق للوزارة. محمد محمود خليل رئيس مجلس الشيوخ. أحمد ماهر رئيس مجلس النواب ورئيس الهيئة السعدية، محمد صالح حرب وزير الدفاع. محمد توفيق رفعت رئيس سابق لمجلس النواب. محمد حلمى عيسى رئيس حزب الاتحاد الشعبى. محمود بسيونى رئيس سابق لمجلس الشيوخ. بهى الدين بركات رئيس سابق لمجلس النواب. محمد حافظ رمضان رئيس الحزب الوطنى. مصطفى عبد الرازق وكيل حزب الأحرار الدستوريين (نائبًا عن محمد محمود الذى اعتذر لمرضه). عبد الحميد بدوى كبير المستشارين الملكيين. عبد الوهاب طلعت وكيل الديوان الملكى (ليدوّن محضر الاجتماع) .

وافتتح جلالة الملك الاجتماع وحضره هنيهة وأشار إلى المسائل التى سيتناولها البحث وطلب إلى الحاضرين أن يبحثوها بكل حرية، ثم نهض وغادر الاجتماع، وتداول المجتمعون الموقف بعد عرضه عليهم على ماهر، ودام الاجتماع إلى الساعة العاشرة والدقيقة العاشرة مساء، وانتهى بقرار بالموافقة على استقالة وزارة على ماهر؛ إذ جاء فى القرار إنه إزاء إصرار على ماهر باشا على الاستقالة فإنهم يضعون الأمر بين يدى جلالة الملك ليصرفه بحكمته، ومعنى ذلك هو الإذعان للتبليغ البريطانى.

وبحث المجتمعون فى شكل الوزارة الجديدة، فقال بعضهم بأن تكون

قومية، ورفض النحاس الائتلاف، وطلب أن تؤلف وزارة محايدة تجرى انتخابات جديدة، وانتهوا على غير اتفاق.

## استقالة وزارة على ماهر
## (٢٣ يونيه سنه ١٩٤٠)

وبناءً على ما أسفر عنه الاجتماع قدم على ماهر استقالة الوزارة فى اليوم التالى (٢٣ يونيه سنة ١٩٤٠) بعد أن بقيت فى الحكم عشرة شهور وسبعة أيام.

وبدا من جواب الاستقالة أنه اضطر إليها بضغط التدخل البريطانى؛ إذ قال فى كتابه: «ولكن أصبح الاستمرار فى الحكم متعذرًا لأسباب قاهرة خارجة عن إرادتنا وإرادة الشعب المصرى لهذا أرانى مضطرًا إلى رفع استقالتى إلى مقامكم السامى».

ودُعى الزعماء والكبراء إلى اجتماع آخر فى قصر عابدين يوم ٢٤ يونية ليتشاوروا مرة أخرى فى توحيد الصفوف وتأليف وزارة قومية تواجه الظروف العصيبة التى تجتازها البلاد، فأصرّ النحاس على رفضه الاشتراك فى هذه الوزارة ولو كان رئيسًا لها، وطلب تأليف وزارة محايدة يكون أوّل عمل لها حلّ مجلس النواب القائم فورًا، وإجراء انتخابات حرّة عندما تسمح الظروف بذلك[٢]، كأن الانتخابات الجديدة هى التى ستحقق للبلاد مطالبها وتحل قضاياها.. وانتهى هذا الاجتماع أيضًا على غير اتفاق.

وقد قبلت استقالة وزارة على ماهر يوم ٢٧ يونيه، وهو اليوم الذى عهد فيه جلالة الملك إلى حسن صبرى تأليف الوزارة الجديدة.

---

(٢) أى ليس من الحتم إجراؤها فى الستين يومًا التالية للحل كما يقضى الدستور بذلك، بل ترجأ الانتخابات الجديدة بسبب ظروف الحرب.

## المساعى لتوحيد الصفوف وإخفاقها

أوفد جلالة الملك إلى مصطفى النحاس - وكان قد توجه إلى كفر عشما بالمنوفية - وكيل الديوان الملكى عبد الوهاب طلعت وعرض عليه تأليف وزارة قومية برآسته، فاعتذر بحجّة أن تجربة الوزارة الائتلافية قد فشلت فى عهد السلم فأحرى بها أن تفشل والحرب قائمة، وحجّته الحقيقية أنه لا يريد ائتلافًا، وإنما يريد الوزارة من أعضاء حزبه (الوفد) دون سواهم وهى شنشنة تعرفها الأمة منه، وهذه الأنانية كانت من أكبر العقبات فى سبيل توحيد الصفوف، مع أن الظروف العصيبة التى تجتازها البلاد كانت خليقة بأن يتنازل الوفد عن بعض أنانيته ويقبل التضحية ببعض المقاعد الوزارية تحقيقًا للوحدة وتأييدًا للائتلاف، وإذا كان الإئتلاف لم ينجح فى عهد السلم فليس ثم ما يمنع أن ينجح مرة أخرى سواء فى السلم أو فى الحرب، وإذا قيل بأن تجربة الوزارات الإئتلافية لم تنجح فيما مضى، فليت شعرى هل كانت الوزارات الحزبية أكثر نجاحًا من الوزارات الائتلافية؟ إن النجاح أو الفشل لا يرجع إلى صبغة الوزارات بل إلى شخصية أعضاء الوزارة أنفسهم، أو إلى الظروف السياسية، وليس من الإنصاف أن يقال أن أعضاء حزب بالذات هم وحدهم المخلصون فى العمل، وغيرهم لا يتوافر فيهم الإخلاص، بل أغلب الظن أن أشدّ الأحزاب احتكارًا لدعوى الإخلاص قد تكون أقلها إخلاصًا وكفاءة واستقامة، وأضعفها عملاً وإنتاجًا صالحًا.

وإنه لما يؤسف له حقا أن البلاد قد عجزت عن توحيد جبهتها خلال الحرب العالمية، مع أن الأحداث الجسام التى هزّت العالم واهتزت لها مصر كانت جديرة بأن تبعث فى النفوس روح البذل والتضحية السلبية للوصول إلى إعادة الجبهة الوطنية التى تألفت أواخر سنة ١٩٣٥، ولعمرى إذا لم تظهر التضحية فى مثل هذه الظروف فمتى تظهر؟

ولكن الأطماع الشخصية والأنانية الحزبية قد حالت مع الأسف دون إعادة هذه الجبهة.

لقد توحدت الصفوف فى إنجلترا خلال الحرب، وتكونت وزارة ائتلافية جمعت بين المحافظين والأحرار، أما فى مصر فإن التطاحن الحزبى قد استمر على الرغم من أن مصير البلاد ومصير العالم كانا فى ميزان القدر، وهذا دليل على مبلغ ما شاب النفوس والحياة السياسية عندنا من أنانية وأطماع شخصية ونقائص أخلاقية ليست من الوطنية فى شىء.

## تأليف وزارة حسن صبرى
## (٢٨ يونيه سنة ١٩٤٠)

فى ٢٨ يونيه سنة ١٩٤٠ صدر المرسوم بتأليف وزارة حسن صبرى، وهى وزارة مؤلفة من ستة عشر وزيرًا يمثلون الهيئة السعدية والأحرار الدستوريين والحزب الوطنى والمستقلين، ورئيسها مستقل، وكان عنصر المستقلين فيها بارزًا إذ كان منهم ستة وزراء.

وقد ألفت على النحو الآتى: حسن صبرى للرآسة والخارجية. عبد الحميد سليمان للمالية. حلمى عيسى للعدل. محمود فهمى النقراشى للداخلية. محمود فهمى القيسى للدفاع. صليب سامى للتموين. حسين سرى للأشغال. محمود غالب للمواصلات. محمد حافظ رمضان للشؤون الاجتماعية. محمد حسين هيكل للمعارف. الشيخ مصطفى عبد الرازق للأوقاف. إبراهيم عبد الهادى للتجارة والصناعة. أحمد عبدالغفار للزراعة. على أيوب وزير دولة. عبد المجيد إبراهيم صالح وزير دولة. الدكتور على إبراهيم للصحة.

وفى ٢ سبتمبر سنة ١٩٤٠ حصل تعديل يسير فى مناصبها بأن تنحى عبد الحميد سليمان عن وزارة المالية وصار وزير دولة وعين بدله محمود فهمى النقراشى، وعين حسن صبرى وزيرًا للداخلية مع بقائه وزيرًا للخارجية.

## سياسة الوزارة

أوضح حسن صبرى سياسة الوزارة فى بيان له ألقاه فى مجلس النواب بجلسة ٣ يوليه سنة ١٩٤٠، صرح فيه بأن وزارته حريصة على استقلال مصر

وسلامتها كما هى حريصة على الوفاء بتعهداتها لحليفتها بريطانيا، وأنها تقوم بتنفيذ معاهدة التحالف والصداقة بروحها ونصّها، وأنها ستستمر على السياسة التى أقرها البرلمان فى ١٢ يونيه سنة ١٩٤٠.

وإذْ كان ممثلو الحزب الوطنى فى مجلسى الشيوخ والنواب لا يقرّون معاهدة سنة ١٩٣٦ فقد رفضوا الثقة بالوزارة على هذا الأساس، وأعلنوا ذلك فى كلا المجلسين.

## الخلاف فى الحزب الوطنى

كان اشتراك حافظ رمضان فى وزارة حسن صبرى سببًا لخلاف كبير بين أعضاء الحزب الوطنى، وقد بدأ هذا الخلاف فى دائرة ضيقة باشتراكه فى وزارة محمد محمود الثانية سنة ١٩٣٧، إذ كان اشتراكه بغير قرار من اللجنة الإدارية للحزب، فلما فوتح فى ذلك اعتذر بأن الوقت لم يكن يتسع لعقد اللجنة قبل تأليف الوزارة فإنها ألفت على عجل، وسكتت اللجنة حتى استقالت وزارة محمد محمود وألف وزارته الثالثة دون أن يشترك فيها حافظ رمضان باشا، فلما وقعت أزمة يونيه سنة ١٩٤٠ واستقالت وزارة على ماهر اجتمعت اللجنة الإدارية للحزب يوم ٢٤ يونيه وبحثت فى الموقف وهل يشترك الحزب فى الوزارة الجديدة إذا دعى لذلك أم لا يشترك، فقررت اللجنة عدم الاشتراك فيها، ثم ألفت وزارة حسن صبرى باشا وفيها حافظ رمضان باشا، فوقع الانقسام فى اللجنة الإدارية بين معارض لموقف حافظ رمضان باشا لمخالفة قرار اللجنة ومؤيدٌ له فى موقفه، وبقى هذا الخلاف قائمًا وشعبتا اللجنة على خلاف بينهما إلى أن تم الصلح بين الفريقين وعادت الوحدة إلى اللجنة فى نوفمبر سنة ١٩٤٦.

## إلغاء صندوق الدين
## (١٧ يوليه سنة ١٩٤٠)

«صندوق الدين» هو أحد النظم التى فرضتها أوروبا على مصر بعد أن ارتبكت شئونها المالية فى عهد الخديو إسماعيل، وكان الغرض من هذه النظم

وضع رقابة أوروبية على المالية المصرية، وقد أنشئ «الصندوق» بموجب الدكريتو الصادر فى ٢ مايو سنة ١٨٧٦، ومهمته تسلم الدخل المخصص لفوائد الدين العام وقيمة ما يستهلك منه كل سنة، وكان هذا الدخل يشمل حصيلة الضرائب من مديريات الغربية والمنوفية والبحيرة وأسيوط، وإيراد الجمارك والسكك الحديدية ومصالح أخرى[٣]، وعهد بإدارة الصندوق إلى مندوبين عن الدول الدائنة[٤].

وفى ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٠٤ على أثر «الاتفاق الودّى» بين إنجلترا وفرنسا، صدر أمر عال بتعديل اختصاصاته وتخفيف بعض القيود التى كانت مفروضة على الإدارة والمالية، وتخصيص ضرائب الأطيان فى جميع المديريات لخدمة الدين العام بدلاً من الإيرادات المختلفة التى كانت مخصصة له من قبل، وإنشاء مال احتياطى لصندوق الدين قدره ١,٨٠٠,٠٠٠ جنيه، وجعله فى أيدى أعضاء الصندوق ليستعملوه إذا قلّت الإيرادات المخصصة عما يستحق لأصحاب الديون، ووضع مال نقدى قدره نصف مليون جنيه تحت أمرهم.

وظل الصندوق شبه رقيب على مالية الحكومة المصرية، وكانت هذه الرقابة موضع استنكار البلاد لما فيها من مظاهر الإذلال لمصر والانتقاض على السيادة القومية.

فلما ألغيت الامتيازات الأجنبية فى اتفاق مونترو سنة ١٩٣٧، أخذت الحكومة تفاوض الدول ذات الشأن وهى فرنسا وإنجلترا وإيطاليا فى إلغاء هذا الصندوق، وبدأت المفاوضة معها فى عهد وزارة النحاس سنة ١٩٣٧.

وقد وضع الاتفاق على إلغائه فى صيغته النهائية وتم التوقيع عليه فى ١٧ يوليه سنة ١٩٤٠ على عهد وزارة حسن صبرى، ووقعه كل من حسن صبرى باشا عن الحكومة المصرية، والسير مايلز لامبسون (لورد كيلرن) عن الحكومة البريطانية وفى ٣ أغسطس سنة ١٩٤٠ وقعه المسيو بوتزى وزير فرنسا المفوض فى مصر وقتئذ عن الحكومة الفرنسية.

---

(٣) و(٤) راجع فى تفصيل ذلك كتابنا «عصر إسماعيل» ج ٢ ص ٥٩. (طبعة سابقة).

وينص هذا الاتفاق على إلغاء صندوق الدين واسترداد الحكومة المصرية لاحتياطيه وقدره ١,٨٠٠,٠٠٠ جنيه والمبالغ المخصصة لإدارته وقدرها ٥٠٠,٠٠٠ جنيه والزيادة المستديمة التى أضيفت إلى هذا المبلغ، وكذلك جميع المبالغ التى كانت فى الصندوق.

وقد كانت إدارة «الصندوق» تشغل المبنى الفخم الكائن تجاه دار الأوبرا الملكية بشارع طاهر (عبد الخالق ثروت الآن)، فأخلته إدارة الصندوق تنفيذا لإلغائه.

## مدّ امتياز البنك الأهلى أربعين عاما

وفى عهد هذه الوزارة صدر القانون القاضى بمدّ امتياز البنك الأهلى (الإنجليزى أصلاً وتكوينًا) أربعين سنة أخرى، وكان ينتهى أجله سنة ١٩٤٨، وهو الامتياز الذى يخول هذا البنك حق إصدار أوراق النقد المصرية (البنكنوت) ويجعل اقتصاديات البلاد إلى حدٍّ كبير رهن ما يصدره من هذه الأوراق؛ لأنه بمثابة بنك الدولة، ومن الأسف أن يكون بنك الدولة بنكًا أجنبيا، ثم يمد امتيازه، مع أنه كان هو الأداة لتحميل مصر مئات الملايين من الجنيهات من الأرصدة الاسترلينية التى أنفقتها بريطانيا فى شكل أوراق نقد مصرية أصدرها هذا البنك، ومع ذلك فقد مدّت الحكومة امتيازه أربعين سنة أخرى!

اشتركت وزارتا محمد محمود وعلى ماهر فى وضع مشروع هذا القانون، وأتمته وزارة حسن صبرى، وصدر به القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٠.

ومن عجب أن تسارع هذه الوزارات إلى وضعه وتمدّ به امتياز البنك أربعين عامًا قبل أن تنتهى مدة امتيازه الأولى بأكثر من ثمانى سنوات! ففيم هذه العجلة فى مشروع يجعل مالية البلاد تحت رحمة بنك أجنبى؟

لقد اغتبطت الدوائر البريطانية لهذا القانون، وعدته فوزًا كبيرًا لسيطرتها المالية على مصر، حتى قالت جريدة «التيمس» فى هذا الصدد: «يبعد كثيرًا

أن تعرض على البنك الأهلى شروط خير من هذه الشروط التى عرضت عليه إذا تركت المسألة حتى ينتهى امتيازه فى سنة ١٩٤٨»، ثم قالت: «إن الحكومة المصرية استطاعت أن توفق بين ما تدعيه الروح الوطنية من حقوق ومطالب وبين ضرورة استمرار حالة البنك كمؤسسة كانت دائمًا تحت الرقابة البريطانية».

## تعيين أحمد محمد حسنين رئيسًا للديوان الملكى
## (يوليه سنة ١٩٤٠)

فى ٢٧ يوليه سنة ١٩٤٠ عين أحمد محمد حسنين الأمين الأول لجلالة الملك رئيسًا للديوان الملكى، وكان هذا المنصب شاغرًا منذ أن اعتزله على ماهر بعد تأليف وزارته فى أغسطس سنة ١٩٣٩، فلما استقالت وزارته رؤى شغل هذا المنصب، فوقع اختيار جلالة الملك على أحمد محمد حسنين، وظل يشغله إلى أن توفى سنة ١٩٤٦.

واقترن وجود حسنين باشا فى هذا المنصب بحوادث جسيمة، وزاد نفوذه على ما كان لحسن نشأت سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥، ولعلى ماهر سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٩.

## تعيين الجنرال هدلستون حاكما عاما للسودان
## (أكتوبر سنة ١٩٤٠)

فى ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٠ صدر مرسوم ملكى بتعيين اللفتننت جنرال السير هوبرت هدلستون حاكما عاما للسودان، بدلاً من السير جورج استيوارت سيمس، وقد كان هدلستون يتولى حتى سنة ١٩٣٠ قيادة قوة الدفاع السودانية، وعين فى تلك السنة قائدًا لأحد ألايات الجيش البريطانى فى الهند، وعلى يده أقصى الجيش المصرى من السودان سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥، وقد اشتهر بأعماله وتصرفاته المطردة فى فصل السودان عن مصر طوال المدة التى قضاها فى منصبه.

## المناقشة حول اشتراك مصر فى الحرب

فى شهر أغسطس سنة ١٩٤٠ بدأت المناوشات على حدود مصر الغربية بين القوات البريطانية والقوات الإيطالية، وبدا فى الأفق أن إيطاليا تستعد للزحف على مصر، فظهرت فكرة إعلان مصر الحرب على إيطاليا فى حالة اجتيازها الحدود المصرية، وحمل لواء هذه الفكرة الدكتور أحمد ماهر رئيس مجلس النواب وقتئذ، وعارضه فيها إسماعيل صدقى باشا ومعظم السياسيين المصريين.

وقد طرحت هذه المسألة على مجلس النواب فى جلسة سرية عقدت يوم ٢١ أغسطس سنة ١٩٤٠، وانتهت المناقشة بإصدار المجلس قرارًا تلى بالجلسة العلنية وهو «بعد سماع المناقشات التى دارت بالمجلس بمناسبة البيان الذى أدلى به حضرة صاحب الدولة رئيس الوزراء، يعلن المجلس ثقته بالحكومة وتأييده للقرار السابق الصادر من المجلس فى ١٢ يونيه سنة ١٩٤٠ والذى قصد به إلى أن مصر التى لا تضمر عداءً أو كراهية لأية دولة لا يمكن لها إلا أن تقوم بالدفاع عن نفسها بكل ما تملك من قوة إذا اعتدى على أراضيها أو جيوشها»

وكان السعديون ينادون بضرورة دخول مصر فى الحرب لردّ العدوان الإيطالى عليها، لأن هذا أكرم لها من أن تدع الإنجليز وحدهم يردون هذا العدوان، أما الوطنيون والأحرار الدستوريون والمستقلون فكانوا ينادون بعدم اشتراك مصر فى الحرب، وأما الوفديون فكانوا ممتنعين عن إعلان رأيهم فى هذه المسألة الخطيرة، واقتصروا على المطالبة بتأليف وزارة محايدة لإجراء انتخابات جديدة... وهى نغمة الوفد القديمة التى لا يفتأ يكررها عندما يكون خارج الحكم! ولا نعتقد أن مثل هذه الانتخابات كانت تحلّ هذه المشكلة الخطيرة، كما أن الأحداث العالمية لم تكن لتنتظر هذه الإجراءات الداخلية.

## خروج السعديين من الوزارة
## (سبتمبر سنة ١٩٤٠)

وحدث خلاف فى وزارة حسن صبرى حين رأى الوزراء السعديون إعلان الحرب على إيطاليا بعد أن توغلت قواتها فى منطقة الصحراء الغربية وتقدمت فى سبتمبر واحتلت «السلوم» ثم «بقبق»، ثم احتلت «سيدى برانى» فى يوم ١٦ سبتمبر، فرأى السعديون أنه تلقاء توغل القوات الإيطالية فى الأراضى المصرية واحتلالهم سيدى برانى يجب على مصر أن تدفع هذا العدوان بجيشها وتحارب إيطاليا ولا يليق أن تترك مصر هذه المهمة إلى القوات البريطانية، وخالفهم فى ذلك حسن صبرى وبقية الوزراء، فاستقال الوزراء السعديون الأربعة وهم النقراشى ومحمود غالب وإبراهيم عبد الهادى وعلى أيوب فى سبتمبر سنة ١٩٤٠، وكتبوا استقالة مسببة بعثوا بها إلى رئيس الوزراء، قالوا فيها:

«اجتمع مجلس الوزراء لتحديد موقف مصر إزاء هجوم الجيش الإيطالى على أراضيها وتوغله فيها ومحاولة تثبيت أقدامه بها مما لا يدع مجالا للشك فى تصميمه على غزوها خلافًا لما أعلنه السنيور موسولينى من أنه لا يضمر اعتداء عليها، ورغما عما حرصت عليه مصر من تجنب أى تحرش أو استفزاز من جانبها، فكان رأينا أنه لا محل للتردد فى المبادرة لتقرير الدفاع عن البلاد والتقدم بهذا القرار إلى البرلمان تنفيذًا للخطة التى حددتها الحكومة من قبل بشأن الحرب أمام المجلسين فأقرّاها على تلك الخطة الصريحة فى وجوب الدفاع عن البلاد إذا توغل العدو فى أراضيها.

«ولسنا بغافلين عما تتعرض له مصرنا العزيزة من ويلات الحرب، ولكن خير لمصر وأكرم لعزتها، وأصون لاستقلالها، أن تتحمل هذه الويلات، من أن تحمل عار الجبن والاستكانة والاعتماد على غيرها فى الدفاع عن نفسها.

«وبما أن أغلبية مجلس الوزراء لم تشاطرنا هذا الرأى فلا يسعنا أن نتضامن

معها فى تحمل مسئولية ما ذهبت إليه من أن الحالة لم تصل بعد إلى ما يقتضى اتخاذ موقف إيجابى وعرضه على البرلمان.

«لذلك نتشرف بتقديم استقالتنا راجين التفضل بقبول وافر شكرنا على ما لقيناه من دولتكم ومن حضرات أصحاب المعالى الزملاء من حسن التعاون وكريم الزمالة، وتفضلوا بقبول فائق الاحترام».

محمود فهمى النقراشى. محمود غالب. إبراهيم عبد الهادى. على أيوب.

١٩٤٠/٩/٢١.

وقد ردّ عليهم حسن صبرى بالجواب الآتى:

حضرة...

«شئتم أن تسجلوا فى كتاب استقالتكم الذى وقعتموه مع زملائكم الثلاث أمورًا رأيتها إلى الإغراق والتطيّر أدنى منها إلى القصد والإنصاف، وإنه ليؤسفنى أن أرانى مضطرا أن أسجل من ناحيتى فى الرد عليكم الحقيقة سافرة وضعًا للأمور فى نصابها.

«لقد عرضتم على مجلس الوزراء أنتم وزملاؤكم اقتراحًا خطيرًا يرمى إلى الزج بالبلاد فورًا فى أتون الحرب ومعمعاتها من غير مصلحة ظاهرة أو ضرورة قاهرة، فرفض المجلس بالإجماع اقتراحكم وظللتم وحدكم مقدميه ومؤيديه، ورأى إخوانكم أن التريث أحجى وأخلق حين البت فى مصائر البلاد وأقدارها حتى تنكشف خفايا النيات وتتأكد بوادر الغايات.

«فما كانت مصائر الأمم لتعالج بالخفة والتطير من كل حادث أو طارئ وإنما تساس وتعالج بالروية والتدبر وتقدير العواقب؛ إذ سلامة الوطن يجب أن نظل وحدها غاية الغايات.

«وإذا كان ذلك واجبًا فى الأوقات العادية فهو فى هذه الأوقات العصيبة ألزم وأوجب.

«وإنى إذ أبلغكم قبول استقالتكم أقدم لكم خالص الشكر على ما سلف من عظيم جهودكم وصادق معونتكم وأرجو لكم التوفيق فى خدمة البلاد واستمرار المعاونة على ما فيه الخير العام، وتفضلوا بقبول فائق الأحترام.

القاهرة فى ٢١ سبتمبر سنة ١٩٤٠. رئيس مجلس الوزراء

**حسن صبرى**

وقد قبلت استقالة الوزراء السعديين وأبقى حسن صبرى وزارته كما كانت، وشغل المراكز التى خلت بأعضاء من وزارته، فعين عبد الحميد سليمان وكان وزير دول وزيرًا للمالية بدلاً من النقراشى، وحسين سرى وزيرًا للمواصلات بدلاً من محمود غالب مع بقائه وزيرًا للأشغال، وصليب سامى وزير التموين وزيرًا للتجارة والصناعة بدلاً من إبراهيم عبد الهادى، وعبد المجيد إبراهيم صالح وكان وزير دولة وزيرًا للتموين.

## وفاة حسن صبرى
## (١٤ نوفمبر سنة ١٩٤٠)

افتتح البرلمان دورته العادية يوم الخميس ١٤ نوفمبر سنة ١٩٤٠، وحضر حفلة الافتتاح جلالة الملك، وأخذ حسن صبرى باشا يتلو خطبة العرش، وفى أثناء تلاوته تلجلج لسانه وبدا عليه الإعياء، فتوقف عن الإلقاء، وحاول الجلوس فلم يستطع، وسقط على الأرض مغمى عليه، وكان الظن أنها نوبة إغماء عارضة، ولكن ما أن نقل إلى غرفة مجاورة لقاعة الاجتماع حتى أسلم الروح، ولم يفد إسعاف الأطباء فى إنقاذه، فكان لموته رهبة بالغة، وهزة حزن عميقة، إذ كانت وفاته فى أثناء تلاوته خطبة العرش، وكان يبدو أثناء تلاوتها صحيحًا معافى، ولكنه القدر لم يمهله، وعاجله الموت فى بضع دقائق، رحمه الله، وقد أكمل تلاوة الخطبة رئيس المؤتمر محمد محمود خليل.

## وزارة حسين سرى
(نوفمبر سنة ١٩٤٠ - فبراير سنة ١٩٤٢)

فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٠ تألفت وزارة حسين سرى على النحو الآتى:

حسين سرى للرآسة والداخلية والخارجية. حلمى عيسى للعدل. صليب سامى للتجارة والصناعة. محمد حسين هيكل للمعارف. مصطفى عبد الرازق للأوقاف. عبد القوى أحمد للأشغال. أحمد عبد الغفار للزراعة. عبد المجيد إبراهيم صالح للمواصلات والتموين. الدكتور على إبراهيم للصحة. حسن صادق للمالية. عبد الجليل أبو سمره للشئون الاجتماعية. يونس صالح للدفاع الوطنى.

ومن هؤلاء ثلاثة وزراء جدد، هم حسن صادق ويونس صالح وعبد الجليل أبو سمره.

وبذلك تكون مؤلفة من خمسة وزراء دستوريين وأما الباقون فمن المستقلين.

وبعد وفاة يونس صالح عين عبد الحميد بدوى رئيس لجنة قضايا الحكومة وزيرًا للمالية وحسن صادق وزير المالية وزيرًا للدفاع (ديسمبر سنة ١٩٤٠).

وفى يونيه سنة ١٩٤١ نقل صليب سامى إلى الخارجية وعين رشوان محفوظ وزيرًا للتجارة والصناعة ونقل عبد الجليل أبو سمره إلى التموين وعين إبراهيم دسوقى أباظة وزيرًا للشئون الاجتماعية.

وبهذا التعديل الأخير ضُم إلى الوزارة وزيران من الأحرار الدستوريين، علاوة على من كان فيها منهم.

واجتمع مجلس النواب يوم الاثنين ١٨ نوفمبر وأعاد انتخاب الدكتور أحمد ماهر رئيسًا للمجلس وكان يزاحمه فى الانتخاب الأستاذ إبراهيم دسوقى أباظة

ولكن الدكتور ماهر ظفر بـ ١٣٠ صوتًا ونال الأستاذ أباظة ١٠٩ فانتخب الأول.

وأعلن حسين سرى أن سياسة وزارته هى سياسة الوزارة السابقة.

## أعمال وزارة حسين سرى

فى نوفمبر سنة ١٩٤٠ احتفل بافتتاح محطة المياه الصالحة للشرب بالفيوم، وقد تقرر هذا المشروع فى عهد وزارة محمد محمود الأولى سنة ١٩٢٨؛ إذ استدعى وقتئذ أحد الخبراء الإنجليز لوضع تقرير عنه فوضع التقرير وتصميم المشروع واختار الفيوم لتنفيذه وافتتح الملك فؤاد المشروع، ثم أوقف العمل فيه واستؤنف فى سنة ١٩٣٦ إلى أن تم سنة ١٩٤٠.

وفى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٤٠ احتفل بافتتاح قناطر محمد على الجديدة بالقرب من القناطر الخيرية.

وفى عهد هذه الوزارة صدر قانون دعم بنك مصر.

## اشتداد الغارات الجوية

اشتدت الغارات الجوية فى هذه الفترة، وكانت الإسكندرية أكثر المدن استهدافًا لها، يليها القاهرة، وقد روّع السكان المدنيون فى الإسكندرية من توالى هذه الغارات، فلجأ الألوف منهم إلى الهجرة منها إلى داخل البلاد، وهاجر بعض سكان القاهرة إلى الريف فرارًا من الغارات.

وأنشأت الحكومة مخابئ عديدة فى الإسكندرية والقاهرة وعواصم المديريات وبعض عواصم المراكز.

## التجديد النصفى لأعضاء مجلس الشيوخ

فى مارس سنة ١٩٤١ اقترع مجلس الشيوخ على انتهاء عضوية نصف أعضائه طبقًا للمادة ١٦٢ من الدستور، وجرت القرعة بالجلسة العلنية التى

عقدها المجلس يوم ٧ مارس سنة ١٩٤١، وبدئ بالأعضاء المنتخبين وكان عددهم ٨٨، فأعدّت أوراق بعددهم كتب على ٤٤ منها «يخرج» وعلى ٤٤ منها «يبقى»، وطويت هذه الأوراق ووضعت مطوية فى كيس وخلطت بعضها ببعض خلطًا تامًّا، ثم نودى على الأعضاء المنتخبين بأسمائهم، وأخذ كل منهم يسحب من الكيس ورقة يسلمها لمكتب المجلس فيعلن الرئيس خروج العضو أو بقاءه، واتبعت هذه الطريقة نفسها مع الأعضاء المعينين وكان عددهم ٥٩، فوافق المجلس على أن يكون عدد الباقين ٣٠ والخارجين ٢٩ وسحبت أوراق القرعة على هذا النحو، وأما الغائبون من هؤلاء وأولئك فكان رئيس المجلس يتولى سحب ورقة القرعة بالنيابة عنهم، وبذلك خرج نصف الأعضاء المنتخبين ونصف المعينين بالقرعة، وقد كنت ممن أصابتهم قرعة الخروج من الأعضاء المنتخبين.

وعلى أثر انتهاء عملية القرعة وإعلان نتيجتها رفعت الجلسة.

وفى ٢٤ مارس سنة ١٩٤١ صدر مرسوم بأسماء الشيوخ المعينين الجدد بدلاً من الذين خرجوا بالقرعة، وبإرجاء الانتخاب فى الدوائر التى خلت بالقرعة استنادًا إلى قيام حالة الحرب وقتئذ.

## عودة السعديين إلى الوزارة

حدث تعديل جوهرى فى وزارة حسين سرى فى أواخر يوليه سنة ١٩٤١، إذ اشترك السعديون فيها، فألف وزارته الثانية ودخلها منهم خمسة وزراء، وهم: محمود غالب والدكتور حامد محمود وحامد جودة وإبراهيم عبد الهادى، ومحمد راغب عطية، وصارت مؤلفة كما يأتى: حسين سرى للرآسة والداخلية. أحمد خشبة للمواصلات، عبد الحميد بدوى للمالية. صليب سامى للخارجية. محمود غالب للعدل. محمد حسين هيكل للمعارف. مصطفى عبد الرازق للأوقاف. حامد محمود للصحة. إبراهيم عبد الهادى للأشغال. عبد القوى أحمد للوقاية المدنية. حسن صادق للدفاع. إبراهيم دسوقى أباظة للشئون الاجتماعية، محمد راغب عطية للزراعة. عبد الرحمن عمر للتجارة والصناعة.

حامد جودة للتموين، فصارت الوزارة مؤلفة من الدستوريين والسعديين وبعض المستقلين.

## اجتماع البرلمان

اجتمع البرلمان فى الدور السابع عشر، وافتتح هذا الدور يوم السبت ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤١ برآسة محمد محمود خليل رئيس مجلس الشيوخ وحضر جلالة الملك حفلة الافتتاح، وتلا حسين سرى خطبة العرش.

واجتمع مجلس النواب فى اليوم نفسه وأعاد انتخاب الدكتور أحمد ماهر رئيسًا له.

وفى يناير سنة ١٩٤٢ استقال بدوى باشا من وزارة المالية وتولاها حسين سرى باشا مع بقائه وزيرًا للداخلية، ولم يعرف مجلس النواب ولا مجلس الشيوخ لماذا استقال بدوى باشا، ولا أعلن كلاهما عدم ثقته به، بل كانت استقالته مباغتة ومفاجأة للمجلسين، وقيل بأنه أجبر عليها فصدع بالأمر واستقال، وقد كانت كل التعديلات الوزارية تحدث بعيدًا عن توجيه البرلمان، مما يدل على انهيار النظام الدستورى الصحيح.

وكانت آخر جلسة للبرلمان فى هذا الدور يوم الثلاثاء الموافق ٣ فبراير سنة ١٩٤٢ إذا أعقب هذه الجلسة حادث ٤ فبراير المشئوم الذى سيرد الكلام عنه فى الفصل الآتى.

## استقالة وزارة حسين سرى

استهدفت وزارة حسين سرى فى أواخر عهدها لأزمات ومشاكل عدّة أدّت إلى استقالتها.

فالمستوزرون من أعضاء البرلمان وبعضهم ممن أعطوا سرى باشا ثقتهم كانوا يعملون جاهدين على أن يحلوا محل وزارته، فأفسدوا العلاقات بينه وبين القصر وانتهزوا فرصة قرار مجلس الوزراء فى يناير سنة ١٩٤٢ قطع العلاقات

مع حكومة فيشى الفرنسية (وكانت موالية للمحور) فأثاروا عليه غضب القصر، مما اضطر صليب سامى وزير الخارجية إلى تقديم استقالته.

وجاءت أزمة التموين فزادت موقف الوزارة حرجًا، وزلزلت مركزها إلى حد بعيد، فقد اضطربت الحالة المعاشية للسواد الأعظم من الناس، وخاصة فى توزيع الخبز، ولم يحن الأسبوع الأخير من شهر يناير سنة ١٩٤٢ حتى شحّ هذا الغذاء الأساسى للشعب، واستعاض عنه الكثير من الموسرين بالبطاطس والمكرونة وما إلى ذلك، وصار الناس فى بعض أحياء القاهرة يهجمون على المخابز للحصول على الخبز، ويتخطفون الرغيف من حامليه فى الشوارع والطرقات.

واقترنت هذه الأزمة المعاشية بأزمة سياسية حادّة، إذ قامت مظاهرات صاخبة لم يعرف على وجه التحقيق مصدرها، نادى فيها المتظاهرون بسقوط بريطانيا وهتفوا: «تقدم يا روميل! إلى الأمام يا روميل!» وكان الألمان بقيادة الجنرال روميل يتقدمون نحو مصر.

فاضطربت أعصاب الإنجليز أمام هذه المظاهرات والهتافات. وطلبوا إلى سرى باشا وضع حدٍّ لها، فلم يستجب إلى طلبهم، إذ أدرك أن الزمام قد أفلت من يده، ولم ير بإزاء هذه العواصف التى هبّت عليه وعلى وزارته سوى الاستقالة فقدمها يوم ٢ فبراير سنة ١٩٤٢ وبناها على حاجته إلى الراحة.

وأعقب ذلك يوم ٤ فبراير المشئوم، فقبل الملك استقالته.

* * *